الايدي العاملة العربية. ففي رسالة لرئيس مصلحة الاستخدام في المنطقة الجنوبية، رؤوبين ايل، الى وزير العمل يوسف الموجى، جاء ما يلي ان ممثلي ارباب العمل يربطون اقامة مصانع، في المنطقة الجنوبية، بإيجاد طاقة بشرية ملائمة، وكافية للعمل في هذه المصانع(٢٤). ولذلك فان استجابة وزير العمل الى دعوة ممثلي ارباب العمل والعمال يعني الموافقة بالضرورة على زيادة العمال العرب في المناطق للعمل في الجنوب.

غير أن معارضة وزير العمل، والمجالس العمالية، ومكاتب الاستخدام لزيادة عدد العمال من المناطق المحتلة لم يترك مجالاً امام ارباب القطاع الخاص سوى التوجه نحو العمل العربي غير المنظم، أو التوقف عن العمل، كما حصل في مصانع المعلبات التي فشلت في تأمين الايدي العاملة الضرورية لسد حاجتها(٢٥). ورغم القوانين التي سنت من أجل تحديد عدد العاملين من المناطق المحتلة، وتوجيههم نحو العمل، من خلال مكاتب الاستخدام، بالترغيب من خلال الحواجز التي قدمت، او بالترهيب من خلال الملاحقة لمنتهكي هذه القوانين، واعتقال العشرات منهم؛ الا ان عدد العاملين، بصورة غير رسمية، ظل في تزايد؛ وذلك نسبة للمسجلين رسمياً، إذ ان رب العمل الذي تسيره قوانين الربح يرى الأمور من منظار معادلة الربح الاقصى بالتكلفة الاقل، وهذه المعاملة تتحقق من خلال استخدام اكبر عدد ممكن من عمال المناطق المحتلة؛ حيث الاجور أقل والانتاجية أعلى، وحيث العامل محروم من أية حماية سياسية او نقابية ويمكن فصله دون اثارة اية مشاكل.

ومنذ بداية سنة ١٩٧٢، وخلال سبعة أشهر، تم تقديم ٥٩٥ شكوى ضد أرباب عمل، في اسرائيل، استخدموا عمالاً غير منظمين. وقد صدر، في تلك الفترة، نحو ٢٦٠ قراراً من المحكمة تتعلق بغرامات ضد ارباب العمل، إضافة الى نحو ٢٠٠ محاكمة جرت لعمال من الضفة الغربية عملوا دون تصاريح(٢٦).

واكثر ما يقلق السلطات الاسرائيلية هو مبيت العمال العرب في اماكن عملهم في اسرائيل وبخاصة عمال الفروع الزراعية، حيث يبقى معظم هؤلاء في المستوطنات(٢٧). وعندما تقوم دوريات الجيش والشرطة بالتفتيش عن العمال العرب المقيمين في المستوطنات، فان بعض السكان يقومون بمساعدة العرب على الاختباء في البساتين المجاورة الى ان ينتهي التفتيش فعلى سبيل المثال نذكر انه عندما قامت قوات الجيش والشرطة بتفتيش منطقة لخيش؛ حيث يقيم مئات من ابناء قطاع غزة في منازل، قاموا ببنائها، بموافقة المستوطنين في هذه المنطقة، لم تجر أية اعتقالات بين العمال العرب؛ وذلك لأنهم لم يكونوا موجودين في المنطقة(٢٨). والجدير بالذكر، أن الشرطة قامت بالمداهمة بعد ان رفض المزارعون الاستجابة لانذار سابق لحركة الموشافيم بمنع التعامل مع العمال العرب.

وتوجد أمثلة يومية تؤكد اهمية العمل العربي للاقتصاد الاسرائيلي، فمثلاً، قدمت إدارة مصنع سيفي ديمونه شكوى الى الشرطة من اجل التدخل ضد العمال اليهود الذين يمنعون دخول العمال العرب، الا ان الشرطة التي التزمت بموقف السلطة السياسي